مجتمع

أجانب يتدفقون إلى صربيا لتلقي لقاحات كورونا

تدفق الآلاف من طالبي اللقاحات المضادة لكورونا من البلدان المجاورة لصربيا إلى العاصمة بلغراد، بعدما عرضت السلطات الصربية جرعات مجانية للأجانب إذا حضروا خلال عطلة نهاية الأسبوع. وتشكلت صفوف طويلة من البوسنة والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية أمام مركز التطعيم الرئيسي في العاصمة الصربية. على عكس صربيا، يعاني معظم جيرانها في البلقان من نقص في الإمدادات، كما أنهم لم يبدأوا في التلقيح الجماعي. وبالفعل، تبرعت صربيا بكميات من اللقاحات لمقدونيا الشمالية والجبل الأسود والبوسنة. (أسوشييتد برس)

فرنسا: زواج المثليين محل استنكار إسلامي

استنكر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، طلب الحكومة الفرنسية من أئمة المساجد الاعتراف بزواج المثليين، معتبراً ذلك ازدواجية في المعايير ضد الإسلام. وجاء ذلك في رسالة وجهها أمين عام الاتحاد، علي محي الدين القره داغي، لوزيرة المواطنة الفرنسية مارلين شيابا، ونشرها على «فيسبوك». وفي 23 مارس/ آذار الجاري، قالت شيابا إنه «يتعين على أئمة المساجد بفرنسا الاعتراف في خطبهم بحق الأشخاص من نفس الجنس في الزواج». فردّ القره داغي: «هذه قرارات استفزازية لا تدعم الحياة المسالمة في فرنسا». (الأناضول)

«لا تطلقوا الرصاص»

في الصورة فتاة تمرّ من أمام منزل في قرية إثيوبية بإقليم تيغراي. القرية هُجّر السكان منها وتعرض كثيرون منهم لما هو أشدّ، وصولاً إلى القتل، بسبب الحرب التي اشتعلت في الإقليم قبل بضعة أشهر.

في هذا الإطار، تتذكر ميبراك إسايوس (14 عاماً) ذلك اليوم في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي عندما اقتحم جنود إريتريون منزلها في الإقليم، وقتلوا أباها وأمها. كان قد مرّ يومها عشرة أيام على الحملة العسكرية التي شنتها الحكومة الإثيوبية على مقاتلين من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وعاونها الجيش الإريتري. تقول ميبراك إنّ الأسرة سمعت قرب الفجر إطلاق رصاص خارج منزلها في بلدة زالامبيسا على الحدود مع إريتريا. واقتحم الجنود الإريتريون المنزل في منتصف النهار. تتابع أنّ والدها وهو قس في كنيسة محلية توسل إليهم «ألا يطلقوا الرصاص». وتضيف: «أطلقوا عليه ثلاثة أعيرة في صدره... ثم أطلقوا الرصاص على أمي في ظهرها». توضح ميبراك أنّها أصيبت بالرصاص في فخذها في الوقت الذي أخذ فيه أشقاؤها الخمسة، وأعمارهم بين عام و12 عاماً، يصرخون من الخوف. تضيف أنّ الجنود أمروهم بأن يلتزموا الصمت ثم أشعلوا النار في كومة من القش خلال رحيلهم. ميبراك واحدة من بين أكثر من 20 مدنياً من تيغراي، أكدوا أنّهم كانوا ضحايا أو شهوداً على إطلاق رصاص واغتصاب جماعي ونهب نفذتها قوات إريترية.
(رويترز)

(ادواردو سو تيراس/ فرانس برس)

مصر: ضحايا في انهيار مبنى

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد يوم واحد من حادث قطارين ذهب ضحيته عشرات القتلى والمصابين، في مصر، لقي ثمانية أشخاص على الأقل مصرعهم وأصيب عشرات، في انهيار مبنى مأهول بالسكّان مكوّن من عشر طبقات في منطقة جسر السويس، شرقيّ العاصمة المصرية القاهرة، في الساعات الأولى من صباح أمس السبت.

وأكد شهود عيان أنّ أجهزة الحماية المدنية، وسيارات الإسعاف، تأخرت في الوصول إلى المبنى المنكوب، الكائن في شارع ثلاجات جسر السويس بحيّ السلام أول، ما دفع الأهالي إلى الاستغاثة بالمسؤولين، من خلال العديد من مقاطع الفيديو التي نشروها على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى وصول آليات رفع الأنقاض، للبحث عن المفقودين.

وأشارت المعلومات إلى أنّ عدد السكان في المبنى لا يقلّ عن 100، فيما العديد منهم غادروا سكنهم فيه، عندما بدأ يتضح تصدعه، الأربعاء الماضي، بسبب أشغال في الطابق السفلي. مع ذلك، بقي كثيرون في شققهم لعدم توافر أماكن بديلة يلجؤون إليها، وفقاً لشهود. وأشار شهود إلى أنّ من يسكنون المبنى هم غالباً من العمال، فيما بعضهم تسكن عائلته معه، وأنّ هؤلاء العمال هم من المصريين والسودانيين والسوريين، وذلك لوجود مشغل ملابس في المبنى أيضاً، يعمل كثيرون فيه.

بدورهم، تداول ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مقاطع فيديو للأهالي بعد سقوط المبنى، وهم يستغيثون، ويطلبون مساعدة السلطات في الدولة لإخراج السكّان من تحت الأنقاض، ويطالبون بسرعة استدعاء سيارات الإسعاف لإنقاذهم. وأعلن محافظ القاهرة، اللواء خالد عبد العال، تشكيل لجنة هندسية لفحص العقارات المجاورة للمبنى المنكوب، وبيان مدى تأثّرها بالانهيار، مع رفع المخلّفات الناتجة من الحادث، فور انتهاء النيابة العامة من المعاينة.

وقرّرت الأجهزة المحليّة فصل التيار الكهربائي والغاز الطبيعي عن موقع انهيار المبنى بالكامل، منعاً لنشوب الحرائق، وذلك إلى حين رفع الأنقاض، وإزالة العوائق أمام إدارة الحماية المدنية، في عمليات البحث عن مفقودين، أسفل ركام المبنى، في وقت دفعت وزارة الصحة بنحو 30 سيارة إسعاف لنقل المصابين إلى مستشفى السلام العام، ومستشفى عين شمس العام.

وبعد الحادثة، تشاجر عدد من أهالي شارع جمال عبد الناصر، حيث وقع المبنى، مع مسعفي حادث الانهيار لاتهامهم بالتأخّر في إنقاذ أرواح منكوبي الحادث. وقال سيف، وهو شاهد عيان على الحادث: «كان لأهالي المنطقة دور في إنقاذ الضحايا من تحت الركام، عقب الحادث مباشرة». وأشار إلى أنّ أربعة أفراد كانوا يحرسون المبنى، نجا ثلاثة منهم، فيما توفي الرابع. وأوضح أنّ المواطنين في المنطقة تمكنوا من إنقاذ الضحايا بقدر المستطاع، بعدما ارتفعت أصوات واستغاثات العديد منهم من تحت الركام. وقال شاهد عيان آخر، فضل عدم ذكر اسمه، إنّ «الأهالي أنقذوا من تمكنوا من إنقاذهم، لكنّ قوات الحماية المدنية هي التي قتلت الناس» بتأخرها عن الوصول، إذ «وقع الحادث عن الواحدة والنصف ليلاً، وظلّ الأهالي يحاولون إخراج الضحايا حتى الثالثة ليلاً، من دون وصول أيّ مساعدات من قبل الجهات المسؤولة، وبعد وصول الحماية المدنية لم تتحرك لإخراج أيّ شخص، حتى السادسة صباحاً، حين لفظ الضحايا أنفاسهم الأخيرة وتوقفت أصوات الاستغاثة». تابع الشاهد: «أحد الضحايا كان نائماً في سريره فيما الركام غطى قسماً من جسمه. ارتعش لوقت طويل فيما الأهالي لم يتمكنوا من مساعدته. غطاه أحدهم ببطانية إلى أن جاءت سيارة الإسعاف، لكنّه فارق الحياة».

قبل ساعات قليلة من حادث أمس، أعلنت وزارة الصحة المصرية وفاة 32 شخصاً على الأقل، وإصابة 165 آخرين في حادث تصادم قطارين، الجمعة، في مركز طهطا بمحافظة سوهاج، فيما طلبت النيابة العامة من جميع الجهات الامتناع عن إصدار بيانات عن أسباب وقوع الحادث، إثر إعلان هيئة السكك الحديدية أنّ التصادم ناجم عن عبث مجهولين بمكابح الطوارئ في أحد القطارين. ووقع الحادث بسبب اصطدام قطار متّجه من أسوان إلى الإسكندرية، بقطار ركاب متّجه من سوهاج إلى الإسكندرية، من الخلف، في أثناء تعطّل الأخير، ما أدى إلى خروج خمس عربات عن القضبان. وفور وقوع الحادث، بادر وزير النقل، كامل الوزير، إلى تحميل سائقي القطارين المسؤولية، من دون الإشارة إلى مسؤوليته السياسية عن الحالة المتردية لمرفق السكك الحديدية.

ردود فعل مستنكرة

استنكر مصريون، عبر وسائل التواصل، الحوادث المتعاقبة في بلادهم. وعلق أحمد جمعة: «أرواح من ماتوا، في رقبة من؟»، متسائلاً عن المسؤولين عن هذه الحوادث. وقال سامح نبيل: «أفراد قوات الحماية المدنية، الذين تأخروا عن المساعدة، يفترض أن يحاسبوا على تقصيرهم، قبل البحث في أسباب انهيار المبنى».

تحقيق

لن تشمل البطاقة التموينية في العراق، بدءاً من يونيو/ حزيران المقبل، المواطنين الذين كانت تشملهم، كونهم اقل حاجة، بحسب الحكومة. إلا ان ذلك اثار سخط الكثيرين منهم

البطاقة التموينية

عراقيون يُحرَمون من المساعدات

بغداد ـ **كرم سعدي**

في وقت يُطالب الشارع العراقي بدعم البطاقة التموينية الشهرية وتحسينها، أقدمت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي على إيقافها لشرائح معينة من المجتمع، الأمر الذي أثار ردات فعل غاضبة، وخصوصاً أن القرار تزامن مع تقارير ارتفاع معدلات الفقر في البلاد، بسبب تفشي جائحة كورونا، والتي أثرت على القطاع الخاص بشكل كبير. في عام 1991، اعتمد العراق على البطاقة التموينية لمواجهة تداعيات الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه، عقب حرب الخليج الأولى، الأمر الذي ساهم في الحد من تفشي الفقر في البلاد. والبطاقة التموينية كانت عبارة عن برنامج توزيع مواد غذائية بأسعار رمزية للعائلات العراقية، ويضم ما يزيد عن عشر مواد تشمل الدقيق والبقوليات والسمن والسكر والشاي والأرز بالإضافة إلى المنظفات، وتوزع بحسب عدد أفراد العائلة. وبعد عام 2003 واحتلال العراق، واصل العراق العمل بهذا النظام، إلا أن الفساد الذي ضرب مؤسسات الدولة تسبب في انكماش البرنامج واقتصاره على ثلاث مواد أو أربع شهرياً. وفي بعض الأحيان، لا تصل هذه المساعدات إلى المناطق البعيدة والنائية، فضلاً عن رداءة النوعيات التي يتم تجهيزها. ومؤخراً، أوصى مجلس الوزراء العراقي وزارة التجارة بمنع «مفردات» (مواد) البطاقة التموينية عن مجموعة من الفئات التي وصفها بـ «غير المحتاجة»، بدءاً من شهر يونيو/ حزيران المقبل، ومن بينها العائلات التي يزيد دخلها الشهري عن مليون ونصف المليون دينار عراقي (نحو ألف دولار).

وتُمنع المفردات التموينية عن مجموعة من الفئات، كأفراد الأسرة غير المتزوجين الذين يزيد دخلهم الشهري عن 1,5 مليون دينار، ونزلاء السجون المركزية (إلى حين الإفراج عنهم)، والمقاولون أصحاب التصنيف من الدرجة السادسة، وأصحاب الشركات المسجلين في دائرة تسجيل الشركات - وزارة التجارة (سواء أكانوا مدراء أم مساهمين)، والمسجلين في اتحادات الغرف التجارية حتى الدرجة الثانية، والصناعات حتى الفئة الثالثة، واتحاد رجال الأعمال، فضلاً عن نقابة الأطباء، وأطباء الأسنان، ونقابة الصيادلة، والمسافرين خارج العراق. وفي وقت ترى الحكومة أن أحوال هؤلاء المادية جيدة، يقول مواطنون إن القرار كان مجحفاً وظالماً بحقهم، إذ أن راتب المليون ونصف المليون دينار لا يكفي بعض الأسر، في حين أن العديد من العائلات الفقيرة تحتاج إلى حصص أفرادها المسجونين أو المسافرين.

من جهته، يقول طه الزوبيني، وهو وكيل معتمد لتوزيع مفردات البطاقة التموينية، إنّ القرار «ظلم عدداً كبيراً من العائلات»، مضيفاً في حديث لـ «العربي الجديد» أنه بعد أطلاعه على اوضاع مئات العائلات، فإن «القرار سيلحق الضرر بعدد كبير منها». يضيف: «هناك أسر فقيرة ولديها أبناء مسجونين وتعتمد في معيشتها على صدقات الآخرين. فكيف يتم قطع حصص أبنائها التي تستفيد منها الأسرة؟».

من جهته، يقول الخبير القانوني حسين الشويلي، إنّ القرار يلحق ضرراً بالغاً بعدد غير قليل من المواطنين، مؤكداً لـ «العربي الجديد» أن «القرار لم يراع الفئات الفقيرة وساوى بين الجميع وفقاً للرأتب وهذا خطأ فادح. ولدى الاطلاع على المسوغات، نجد أنها في الغالب غير مدروسة». يضيف: «حصة الأسرة الواحدة من المواد التموينية مبنية على عدد أفرادها. فكلما زاد عدد الأفراد زاد عدد الحصص. في القرار الجديد على سبيل المثال، فإن المسافر خارج العراق تقتطع حصته من المفردات التموينية، وبالتالي لن تستلم عائلته حصته حتى يعود، ومنهم طلاب يدرسون خارج البلاد. وفي حين أن هناك أفراد يعيشون في محافظات أخرى ويقيمون فيها لفترات طويلة بسبب العمل أو لأسباب أخرى، ويبقون لفترات طويلة قد تمتد إلى عام وأكثر، إلا أنهم غير مشمولين بالقرار. وتبقى أسرهم تستلم حصصهم التموينية. وهذه إحدى العثرات التي تؤكد أن القرار لم يدرس بصورة صحيحة».

ويرى الشويلي، أن القرار الذي اعتمد على الرواتب كأحد مقاييس حاجة الأسر من عدمها، لم يشمل عدداً كبيراً من الأثرياء وميسوري الحال كونهم لا يحصلون على رواتب من الدولة، وليسوا مسجلين كتجار، ولكن لديهم مصالح تدر عليهم أرباحاً كبيرة.

واستغرب مواطنون هذا القرار، بل رأوا أنه يتوجب على الحكومة زيادة المواد التي تتضمنها البطاقة التموينية، على اعتبار أن هذا القرار حرم فئات واسعة منها في وقت شهدت الأسعار ارتفاعاً بسبب خفض الحكومة قيمة الدينار مطلع فبراير/ شباط الماضي، في محاولة للتمكن من دفع رواتب الموظفين بعد تسجيل أسعار النفط انخفاضاً حاداً إثر تداعيات فيروس كورونا.

ويقول عبد الله العامري، وهو موظف حكومي يتقاضى مليون و750 ألف دينار عراقي (نحو 1200 دولار)، إنّ راتبه لا يكفيه لتأمين متطلبات أسرته منذ انخفضت قيمة الدينار وزادت الأسعار، مضيفاً أن القرار الجديد المرتبط بمفردات البطاقة التموينية سيشمله، الأمر الذي سيفاقم من مشكلته.

يضيف لـ «العربي الجديد» أنه ينفق أكثر من نصف راتبه على بدل إيجار المسكن واحتياجات أطفاله للتعليم وفواتير الإنترنت ومولد الكهرباء، ونصف الراتب المتبقي لتأمين الاحتياجات الغذائية لشهر واحد. ويؤكد أنه «في حال المرض، سأضطر إلى الاستدانة لدفع تكاليف الأطباء. فكيف تحسبني الحكومة غير محتاج لمفردات البطاقة التموينية التي تساهم في توفير بعض المواد التي سوف أضطر إلى شرائها؟». العامري، مثل كثيرين تحدثوا لـ «العربي الجديد»، يتهمون حكومة بلادهم بالفساد، ويتساءلون عن مصير عقود بمليارات الدولارات لشراء مفردات البطاقة التموينية.

ومن بين هؤلاء، حميد غازي، وهو موظف شمله قرار حجب مفردات البطاقة التموينية. يقول لـ «العربي الجديد»: «لا داعي للحديث عن الفساد الحكومي. نراه علانية في كل مكان. يكفي لمن لا يعرف شيئاً عن صفقات الفساد أن يبحث في مواقع عبر الإنترنت، وستكون أمامه أدلة واعترافات لا حصر لها. لكن لا أحد يحاسب الفاسدين والخراب يقع فوق رؤوسنا».

يعاني بعض المواطنين بسبب ارتفاع سعر الدولار (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

10
في المائة من العراقيين لا يملكون طعاماً يكفيهم، بحسب برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة

«طيبون» لمساعدة سكان مخيم البرج الشمالي

لا ينتظر كثير من الناشطين الفلسطينيين في لبنان، من يتولى مسؤوليا ته تجاههم وتجاه أهاليهم في المخيمات، بل يبادرون إلى المساعدة بحسب قدراتهم

صور ـ **انتصار الدنان**

وسط الأزمات المعيشية الصعبة التي يعانيها الفلسطينيون في لبنان، لا سيما الاقتصادية منها، والتي تفاقمت مع انتشار فيروس كورونا الجديد، وانهيار الليرة اللبنانية أمام الدولار الأميركي بشكل كبير جداً، وما نتج عن ذلك، من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، انطلقت مبادرة «طيبون» في مخيم البرج الشمالي للاجئين الفلسطينيين، في ضواحي مدينة صور، جنوبي لبنان، لمساعدة العائلات الأكثر فقراً.

تضم المبادرة عدداً من أبناء المخيم الناشطين، وهدفها الأساسي التخفيف من معاناة الأهالي الذين يسكنون فيه، في ظروف سيئة غالباً. المبادرة ليست وليدة أزمة كورونا وحدها، بل انطلقت عام 2019، في أعقاب قرار من وزير العمل اللبناني السابق كميل أبو سليمان، بمنع اللاجئين الفلسطينيين من العمل من دون إجازة عمل. وأعيد تفعيل المبادرة بعد التخبطات الاقتصادية التي يمر بها لبنان، وذلك للتخفيف من الأعباء المادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في المخيمات، خصوصاً العائلات الأكثر فقراً، بعدما تسبب الإقفال المتكرر للبلاد نتيجة جائحة كورونا بخسارة قسم كبير من اللاجئين أعمالهم، بحسب ما يشرح المتطوع مصطفى أحمد الحسين، وهو أحد سكان المخيم الجنوبي، والمتخصص بالعلوم الاجتماعية.

من جهتها، تشرح المتطوّعة سوزان محمد حبوس، وهي من سكان مخيم البرج الشمالي كيفية عمل المبادرة على الأرض، والتي تركز على الجانب الإغاثي، خصوصاً أنّ فرق العمل متنوعة وموزعة في معظم أحياء المخيم، وبالتالي فإنّ كل متطوع يعرف العائلات الفقيرة ضمن نطاق سكنه، سواء المرضى منهم أو سائقي السيارات العمومية (الأجرة)، ومن تضررت أعمالهم بسبب وباء كورونا. كذلك، تستفيد المبادرة من لوائح المؤسسات الإغاثية ولجان الأحياء التي تتخذ من المخيم مقراً لها، ما يسهل الوصول إلى بيانات العائلات. وعن تمويل المبادرة، تقول حبوس: «التبرعات هي العنصر الأساسي للجمعية، أكانت من أبناء المخيمات المغتربين، أو من المقتدرين مادياً من غير المغتربين، أو من خلال مبادرة، سهم الخير، والذي تبلغ قيمته 10 آلاف ليرة لبنانية، وذلك لتشجيع الأهالي على التبرع وإن بالقليل».

وعن توزيع المساعدات، تشرح الناشطة الشابة، لـ «العربي الجديد» طريقة العمل والتي تتناسب مع المواد المقدمة للمبادرة: «ثمرة توزع القسائم الشرائية للعائلات، وبدورها تتولى شراء المواد التموينية من المحال التجارية، داخل المخيم، وذلك بعد التنسيق مع أصحابها مسبقاً، أو نوزع - نحن المتطوعين - المواد مباشرة على السكان، كما في حالة حملة سهم الخير، إذ نوزع المواد الغذائية الأساسية كالبطاطا والخبز والأرز».

على الرغم من أنّ المبادرة واجهت العديد من الصعوبات، كتفشي وباء كورونا واعتمادها على التبرعات، فإنّ التصميم والعزيمة لدى الشبان والشابات المتطوعين فيها، بهدف مساعدة أهاليهم في المخيم، مع تفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية، وغياب الدور الفاعل للمؤسسات والفصائل الفلسطينية، أعطاهم دافعاً كبيراً للاستمرار بالمبادرة، وتفعيلها على مواقع التواصل الاجتماعي، في محاولة منهم لتخفيف الأعباء عن كاهل اللاجئين في المخيمات عموماً.

تشجع حبوس، وهي من قرية سعسع في قضاء صفد بفلسطين المحتلة في الأصل، الشباب على التطوع في المبادرة، كما تطالب أصحاب الأيادي البيضاء بالتبرع، نظراً للأوضاع الصعبة التي تتفاقم يومياً، مع تزايد أعداد العائلات المحتاجة، والتي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة.

في المقابل، يقول أحد المستفيدين من المبادرة، مفضلاً عدم ذكر اسمه: «قبل الأزمة التي ألمّت بلبنان كنت أعمل بالكهرباء، لكن بسبب الظروف الصحية الحالية، والإجراءات المصاحبة، لتفشي وباء كورونا، لا سيما الإغلاق المتكرر للبلاد، خسرت عملي، علماً أنّ لديّ طفلة صغيرة تحتاج إلى الحليب والحفاضات. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة، لم يعد بإمكاني تأمين احتياجاتها، ما دفعني للتواصل مع مبادرة، طيبون، لتأمين ما تحتاجه عائلتي، في ظلّ غياب دور المؤسسات والفصائل الفلسطينية» عن مساعدة المحتاجين.

يذكر أنّ الليرة اللبنانية فقدت الكثير من قدرتها الشرائية بعدما تدنى سعرها مقابل الدولار الأميركي على مراحل متسارعة، بدءاً من نهاية عام 2019، لتسجل في مارس/ آذار الجاري، خسارة تاريخية، وصلت إلى تدنيها 10 أضعاف قيمتها الرسمية أمام الدولار الأميركي، مع وصول سعر صرف الدولار الواحد في السوق السوداء إلى 15 ألف ليرة، وإن تراجع قليلاً بعد ذلك، علماً أن سعر الصرف الرسمي هو 1500 ليرة.

المبادرة للبي جزءاً من الاحتياجات (العربي الجديد)

المواد الغذائية هي الأساس (العربي الجديد)

القرار لم يشمل الأثرياء وميسوري الحال ممن لا يتقاضون رواتب حكومية

كورونا والأزمة المالية أفقرتا أكثر من مليون ونصف مليون عراقي

غازي الذي يتقاضى مليون و600 ألف دينار (نحو 1094 دولار)، يقول إن راتبه لا يكفيه لتأمين متطلبات أسرته منذ ارتفعت الأسعار بعد تخفيض سعر العملة، مشيراً إلى أن «مفردات البطاقة التموينية، على الرغم من قلتها، تدعم الأسرة لأيام عدة في الشهر»، يضيف: «ارتفعت الأسعار إلى الضعف، واضطررت إلى العمل بعد أوقات الدوام الرسمي في معمل لصناعة الحلويات. أتقاضى 10 آلاف دينار (نحو 6 دولارات) بدل أجرة عمل لأربعة ساعات في اليوم. بالنسبة إليّ، أتمتع بصحة تعينني على العمل الإضافي. لكن بعض زملائه الذين شملهم القرار كبار في السن، في وقت يعاني آخرون من أمراض لا تعينهم حالتهم الصحية على العمل ساعات إضافية».

وتفيد أحدث الإحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، بأن جائحة كورونا والأزمة المالية التي تشهدها البلاد، جعلتا أكثر من مليون ونصف المليون عراقي تحت خط الفقر. وبحسب برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن 10 في المائة من العراقيين لا يملكون طعاماً يكفيهم، مشيراً إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية أمام الدولار أدى إلى ارتفاع سلة الغذاء بنسبة 14 في المائة. وشهدت أسعار السلع ارتفاعاً منذ ديسمبر/ كانون الأول 2020، بعدما وصل سعر صرف العملة المحلية بقرار حكومي إلى مستوى قياسي متدن، 1460 ديناراً في مقابل الدولار، بعدما كان يتراوح بما بين 1200 و1221 ديناراً طوال السنوات الماضية.

وبررت وزارة المالية العراقية قرار خفض قيمة الدينار بمواجهة الأزمة المالية التي تتعرض لها البلاد، إثر تراجع أسعار بيع النفط في الأسواق العالمية، بسبب تداعيات فيروس كورونا.

تفاقم حساسية الطعام في بريطانيا

زادت مشاكل حساسية الطعام في بريطانيا منذ عام 1998، مع زيادة الوفيات بسبب حساسية حليب البقر خصوصاً لدى الأطفال

لندن ـ **كاتيا يوسف**

توصلت دراسة جديدة، نشرتها المجلة الطبية البريطانية (BMJ) إلى أنّ الحساسية من حليب البقر هي السبب الأكثر شيوعاً لردود الفعل القاتلة لدى الأطفال وهي تؤثر بشكل متزايد على البالغين. ويقول الخبراء إنّه على الرغم من أنّ الأعداد ضئيلة، كان حليب البقر مسؤولاً عن 26 في المائة من وفيات حساسية الطعام لدى الأطفال خلال مرحلة التعليم المدرسي في بريطانيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن حالات الدخول إلى المستشفى بسبب حساسية الطعام قد تضاعفت ثلاث مرات على مدار العشرين عاماً الماضية. لكنّ عدد الوفيات الناجمة عن الحساسية المفرطة للطعام، وردود الفعل التحسسية الشديدة، قد انخفض، علماً أنّ الدراسة تابعت حالات الدخول إلى المستشفيات في المملكة المتحدة على مدى 20 عاماً. في هذا الإطار، تواصلت «العربي الجديد» مع راشيل إليس، من «مؤسسة ناتاشا لبحوث الحساسية» للتعرّف على خطوات المؤسسة للمساعدة في إنقاذ الأشخاص الذين يعانون من حساسية الطعام. تقول إليس، إنّ والدي ناتاشا، أطلقا هذه المؤسسة في عام 2019، بعد وفاة ابنتهما في عمر 15 عاماً في يوليو/ تموز 2016، من جرّاء إصابتها بردّ فعل تحسسي قاتل لمكونات بذور السمسم التي لم تذكر على ملصق شطيرة اشترتها من أحد المقاهي. وتوضح أنّ المؤسسة الخيرية، تعمل على رفع مستوى الوعي بحساسية الطعام من خلال التعليم والبحث.

بدورها، تقول، تانيا عدنان - لابيروس، والدة ناتاشا، التي أسست الجمعية الخيرية مع زوجها نديم لـ «العربي الجديد» إنّ حساسية الطعام مشكلة كبيرة في جميع أنحاء العالم، مع استمرار ارتفاع الحالات. تتابع أنّ حساسية حليب البقر، هي الأكثر شيوعاً بين أطفال المدارس، مشيرة إلى أطعمة أخرى تسبب حساسية الطعام بما في ذلك المكسرات والأسماك والبيض. وتنوّه عدنان - لابيروس إلى أنّنا نحتاج إلى مزيد من البحث، لفهم الحجم الكامل للمشكلة، لمعالجة وباء حساسية الطعام، لافتة إلى أنّ وضع الملصقات التي تعدد جميع المكونات الغذائية في الوجبات بشكل واضح، ضروري للحفاظ على سلامة الأشخاص الذين يعانون من حساسية الطعام. وتقول إنّ قانون ناتاشا الذي من المقرّر أن يدخل حيز التنفيذ في 1 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل في إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية، والذي يتطلب وضع الملصقات الكاملة للمكونات على الوجبات المعباة مسبقاً، سيقطع شوطاً كبيراً في معالجة هذه القضية.

وأظهرت الدراسة أنّ 88 في المائة من عامة السكان في بريطانيا، يؤيدون قانون ناتاشا بالكامل، وسط انتشار وباء الحساسية في البلاد. ورصد مؤلفو الدراسة، وهم من جامعة «إمبريال كوليدج لندن» البريطانية، وجامعة «كريت» اليونانية، ومنظمة «اليرجي اكشن» البريطانية، البيانات المتعلقة بالحساسية، من عام 1998 إلى عام 2018. وتبين أنّ 101,891 شخصاً من جميع أنحاء المملكة المتحدة، دخلوا إلى المستشفيات خلال هذه الفترة، بسبب تفاعلات الحساسية الشديدة. وكانت حساسية الطعام هي السبب، لنحو 30,700 منهم. ومنذ بداية هذه الدراسة، ارتفع معدل الأشخاص الذين دخلوا إلى المستشفى، بسبب الحساسية المفرطة نتيجة الطعام من 1,23 شخص في كلّ 100 ألف شخص إلى 4,04 في كلّ 100 ألف شخص بحلول عام 2018. ولاحظ الباحثون أنّ أكبر زيادة هي بين الأطفال، ما دون سن 15 عاماً، إذ ارتفعت النسبة بينهم من 2,1 في كلّ 100 ألف شخص إلى 9,2 في كلّ 100 ألف، كما وجدوا أنّ 152 وفاة، تُعزى إلى ردّ فعل تحسسي شديد ناتج عن الطعام. لكنّ نسبة الوفيات انخفضت عموماً بمرور الوقت من 0,70 في المائة بين الحالات التي تدخل إلى المستشفيات بسبب حساسية الطعام، إلى 0,19 في المائة. وكانت المكسرات مسؤولة عن 46 في المائة من هذه الوفيات. لكنّ الخبراء قالوا إنّ حليب البقر مسؤول عن 26 في المائة من وفيات البالغين، وقد تسبب حليب البقر بـ17 وفاة من أصل 66 لدى الأطفال في مرحلة التعليم المدرسي. ولفت الخبراء في بحثهم إلى أنّه منذ عام 1992، انخفضت نسبة الوفيات بسبب الفول السوداني أو الجوز، مقابل ازدياد نسبة الوفيات بسبب تناول حليب البقر. وأوضحوا أنّ معظم الأطفال الصغار الذين يعانون من الحساسية، من حليب البقر سيتغلبون عليها بمرور الوقت. لكنّهم حذّروا أولئك الذين يعانون من الحساسية المستمرة، إذ يشكّل حليب البقر تهديداً لحياتهم ويعتبر المسؤول عن أكثر من ربع الوفيات الناجمة عن الحساسية المفرطة للطعام. وفي الوقت نفسه، تحدّث الخبراء عن زيادة وصفات أقلام حقن الأدرينالين الذاتية، التي تساعد في علاج تفاعلات الحساسية الشديدة. وقد ازدادت الوصفات الطبية لهذه الحقن، خلال فترة هذه الدراسة الطويلة، بنسبة 336 في المائة.

حليب البقر مسؤول عن 26 % من وفيات الأطفال و5 % من وفيات البالغين

حساسية الطعام مشكلة كبيرة في جميع أنحاء العالم

حالات حساسية الطعام متعددة (ليون نيل/ Getty)

خسر كثيرون منازلهم في لوس أنجليس بسبب الأزمة الوبائية

آثار كورونا

التمويل ضروري للتغلب على خسائر الفقراء

تدعو أكثر من 60 وكالة دولية إلى التمويل الفوري لإعادة مكاسب البلدان النامية إلى المسار الصحيح، بعد أن أدّت جائحة كورونا إلى اتساع نطاق عدم المساواة، كما إلى أسوأ ركود منذ 90 عاماً، وانزلاق ما يقدّر بـ 120 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع، وخسائر كبيرة في عائدات الضرائب والتجارة والاستثمار الأجنبي للعديد من البلدان. كذلك أشار تقرير تمويل التنمية المستدامة 2021، الذي أصدرته الأمم المتحدة أخيراً إلى فقدان ما يقدّر بـ 114 مليون وظيفة في خلال الوباء، وانخفاض التحويلات ذات الأهمية البالغة للعديد من البلدان الفقيرة، وزيادة الديون.

وقالت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد، في مؤتمر صحافي بمناسبة إطلاق التقرير، إنّ «كوفيد-19 أدّى إلى عالم أكثر تفاوتاً بشكل حاد يترك وراءه ملايين الأشخاص من دون اتخاذ إجراءات فورية بشأن التمويل. أهداف الأمم المتحدة الإنمائية لعام 2030 معرّضة إلى الخطر». أضافت محمد أنّ 16 تريليون دولار أميركي من أموال التحفيز والتعافي غير المسبوقة ساعدت في التخفيف من «أسوأ آثار هذه الكارثة العالمية، لكن أقل من 20 في المائة منها ذهب إلى البلدان النامية». وتابعت محمد: «نرى الخلل نفسه في التوازن في طرح اللقاح. تمّ حجز 60 في المائة من إمدادات لقاح كوفيد-19 من قبل حفنة من البلدان الغنية، تاركة الغالبية العظمى من سنوات العالم وراءها. وقد لا تتلقى بعض البلدان النامية اللقاح حتى عام 2024». وشدّدت محمد على أنّه «إذا لم نزد التمويل من أجل التنمية بشكل كبير، فسوف نطيل الوباء لسنوات ونواجه عقداً آخر ضائعاً من أجل التنمية».

(أسوشييتد برس)

(الصور: فرانس برس، Getty)

مساعدات غذائية في ساو باولو

حافي القدمَين في البرازيل

تنتظر دورها لدخول المستشفى في قريتها الصغيرة في البرازيل

يجمع الخشب لبيعه إلى جانب خيمته في أنقرة

قهوة لمنتظري الحصص الغذائية في باريس

ابتسامة رغم البؤس في الهند